مجلة البحث العلمي الإسلامي

Journal of Islamic Scientific Research

(JOISR)

مجلة إسلامية علمية محكمة

تعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية

ISSN: 2708-1796 (ردمد النسخة المطبوعة)

E-ISSN: 2708-180X (ردمد النسخة الإلكترونية)

المجلد 23 – العدد 84 – أغسطس 2026

Volume 23 – issue 84 – August 2026

Pages 171 - 193 الصفحات 171 - 193

المسائل العقدية التي وافق فيها المعتزلة أهل السنة ظاهراً وخالفوهم حقيقةً في باب التوحيد

جمعاً ودراسة

Theological issues in which the Mu'tazilites outwardly agreed with the Sunnis but in reality disagreed with them regarding monotheism

a compilation and study

DOI: https://doi.org/10.55625/joisr-8407

أنس فرج العربي العجيلي

Anas Faraj AlArabi Al AJEELE

باحث ماجستير بقسم العقيدة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

Master's Researcher, Department of Creed, Islamic University of Madinah

Email: anas.alarabi94@gmail.com

Date of Receipt - 2026/04/20 – تاريخ الاستلام

Date of Acceptance - 2026/05/12 – تاريخ القبول

إعداد: أنس فرج العربي العجيلي
باحث ماجستير بقسم العقيدة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

Prepared by: Anas Faraj AlArabi Al AJEELE
Master›s Researcher, Department of Creed, Islamic University of Madinah
anas.alarabi94@gmail.com

المسائل العقدية التي وافق فيها المعتزلة أهل السنة ظاهراً وخالفوهم حقيقة في باب التوحيد – جمعاً ودراسة

Theological issues in which the Mu'tazilites outwardly agreed with the Sunnis but in reality disagreed with them regarding monotheism – a compilation and study

DOI: https://doi.org/10.55625/joisr-8407

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٦/٤/٢٠ / تاريخ القبول: ٢٠٢٦/٥/١٢

المستخلص

هذا ملخص للبحث المعنون بـ: «المسائل العقدية التي وافق فيها المعتزلة أهل السنة ظاهراً وخالفوهم حقيقة في باب التوحيد».

يهدف البحث إلى تفكيك دعوى التوافق بين المدرستين، وبيان عدم موافقة عقيدة أهل السنة والجماعة لعقيدة المعتزلة فيما قد يُتوهم فيه الموافقة، مع مناقشة تلك المسائل ونقدها استناداً إلى منهج أهل السنة والجماعة، وبيان خطورة المنهج الاعتزالي، وما يترتب عليه من لوازم وعقائد فاسدة في باب التوحيد.

وقد اعتمد الباحث في دراسته على المنهجين: الاستقرائي والتحليلي المقارن، وقسّم البحث إلى مقدمة تناول فيها أهمية الموضوع وخطته، وأتبعها بتمهيد حرر فيه مفهوم التوافق والافتراق العقدي. ثم انطلق البحث في ثلاثة مباحث رئيسة؛ تناول المبحث الأول: مسألة الإقرار بربوبية الله تعالى لبيان التوافق الظاهري والمخالفة الحقيقية فيها، وتطرق المبحث الثاني: إلى مسألة الاستدلال بالنظر العقلي على وجود الله لبيان حدود الاتفاق والافتراق، بينما بحث المبحث الثالث: مسألة إثبات الأسماء الحسنى وتفكيك حقيقة الإثبات اللفظي والتعطيل المعنوي

عنـد المعتزلـة. وخُتم البحث بأبرز النتائـج والتوصيات التي أسفرت عنهـا الدراسة، تليها قائمة بالمصادر والمراجع.

الكلمـات المفتاحيـة: المعتزلة، أهل السنـة والجماعة، باب التوحيـد، التوافق الظاهري، المخالفة الحقيقية، المسائل العقدية.

Abstract

This is an abstract of the research paper titled: «The Doctrinal Issues in which the Mu'tazilah Visually Agreed with Ahl al-Sunnah wal-Jama'ah but Factually Disagreed in the Chapter of Tawhid (Monotheism).»

The study aims to deconstruct the claims of consensus between the two schools, demonstrating the incompatibility of the creed of Ahl al-Sunnah wal-Jama'ah with that of the Mu'tazilah regarding issues where agreement might be mistakenly assumed. It discusses and critiques these issues based on the methodology of Ahl al-Sunnah wal-Jama'ah, highlighting the danger of the Mu'tazilite approach and its subsequent invalid implications and corrupt beliefs in the chapter of Tawhid.

In this study, the researcher adopted both inductive and analytical-comparative approaches. The paper is structured into an introduction addressing the significance and plan of the topic, followed by a preliminary section defining the concept of doctrinal agreement and disagreement. Subsequently, the research proceeds into three main sections: The first section examines the acknowledgment of Allah's Lordship (Rububiyyah) to clarify the visual agreement and the factual disagreement; the second section addresses the usage of rational inspection (Al-Nazar) to deduce the existence of Allah, highlighting the boundaries of agreement and disagreement; and the third section investigates the affirmation of the Most Beautiful Names of Allah, deconstructing the reality of verbal affirmation versus semantic negation (Ta'til) according to the Mu'tazilah. The study concludes with the prominent findings and recommendations yielded by the research, followed by a list of sources and references.

Keywords: Mu'tazilah, Ahl al-Sunnah wal-Jama'ah, Chapter of Tawhid, Visual Agreement, Factual Disagreement, Doctrinal Issues.

المقدمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده:

فـإن الأمة الإسلامية لم تزل على البيضاء ليلها كنهارهـا، لا يزيغ عنها إلا هالك؛ حيث أتم

الله لهـا الديـن، كما قال الله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾[1]، وعلى هذا الصفاء والنقاء كـان صحابة رسول الله معتصمين بكتاب الله، متمسكين بهدي نبيهم محمد ﷺ، لم يحصل بينهم خلاف ولا فرقة، حتى نبتت نابتة شر؛ فدب الاختلاف والافتراق بين المسلمين في عقائدهم.

وإن مـن سنن الله الكونية التمايز والمفاصلة بين أهل الحـق وأهل الباطل، قال تعالى: ﴿مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ﴾[2]

وهذا التمايز الدنيوي هو الذي يترتب عليه التمايز الأخروي الذي به الحساب والجزاء، قال تعالى: ﴿وَٱمْتَٰزُوا۟ ٱلْيَوْمَ أَيُّهَا ٱلْمُجْرِمُونَ﴾[3]

فلما كان ذلك كذلك كانت معرفة الباطل وما يتميز به من أعظم مقاصد الدين، قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾[4]

وإن مـن أولـى ما يصرف إليـه علماء أهـل السنة والجماعـة الاهتمام في بيانـه من سبيل المخالفيـن للديـن: سبيل الفرق المنتسبة إلى الإسلام؛ فإن من البـلاء الذي حل بالإسلام وأهله كـان بسبب تلـك الفرق أو بعضها. ولمـا كان بعض تلك الفـرق ينتسب إلى أهـل السنة والجماعة ادعـاءً وزعمـاً، ويستغل في دعواه تلك بعضـ المشتركات المجملة، والموافقـات العامة الظاهرة، والتداخـلات غير المقصودة؛ كان مـن المهم المشاركة بالتصنيف في ذكر ما يحصل به التفريق بين أهل الحق وأهل الباطل. وإن من أفضل طرائق التصنيف فيه: الرسائل الجامعية، والدراسات الأكاديمية؛ لما أنيط بها من المتابعة العلمية، والتحكيم الموثق، والتأصيل المحقق.

وقد اخترت كتابة بحثي عن إحدى تلك الطوائف المنتسبة إلى الإسلام، وكانت تلك الطائفة تنتحـل مسائـل وقع فيهـا توافق ظاهري، وتداخل مجمـل في بعض الأبواب مع مذهـب أهل السنة والجماعـة، ألا وهي «طائفة المعتزلة»؛ فشرعت في تلمس الفروق المميزة، والحقائق الكاشفة لما يقع فيه التوافق الظاهري بينها وبين أهل السنة والجماعة.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

تكمن أهمية الموضوع وأسباب اختياره في الآتي:

- كشـف حقيقة العقائد الاعتزالية عن طريق المقارنة العلمية بين المقالات؛ باعتبارها من أقوى الوسائل الكاشفة لحقيقة الفكر المعتزلي، وتمييزه عن معتقد أهل السنة.

- تشخيـص مسـارات الغلط العقدية ممـا يسهم في رصد مدارات الغلـط، وتحديد فجوات

(١) المائدة:٣.

(٢) آل عمران: ١٧٩.

(٣) يس: ٥٩.

(٤) الأنعام: ٥٥.

الافتراق، وإبراز التمايز المنهجي بين المدرستين.

- تحرير مواضع الاتفاق والافتراق لبيان حدود التوافق اللفظي ومساحات الافتراق الحقيقي بين الطرفين بدقة وتأصيل.

- سد الباب أمام المحاولات المعاصرة التي تروم دمج أو تقريب مدرسة أهل السنة بمدرسة المعتزلة؛ اتكاءً على ظواهر بعض المسائل المشتركة.

- تفكيك الشبهات والموافقات الظاهرية بين معتقد المعتزلة وأهل السنة؛ عبر الكشف عن حقيقة الموافقات العامة التي يستغلها المخالف لتمرير بدعته.

- ممارسة الواجب العلمي في نصرة الحق، من خلال إظهار معتقد أهل السنة ونصره، وكشف المسالك الباطلة للمخالف وردها بالحجة والبرهان.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى بيان عدة أمور، أبرزها:

الهدف الرئيس لهذا البحث: بيان عدم موافقة عقيدة أهل السنة والجماعة لعقيدة المعتزلة فيما قد يُتوهم فيه الموافقة، مع المناقشة والنقد؛ معتمداً على منهج أهل السنة والجماعة في ذلك، ومبيناً خطورة منهج المعتزلة، وما يترتب عليه من عقائد فاسدة.

تساؤلات البحث:

السؤال العام لهذا البحث: ما المسائل العقدية التي وافق فيها المعتزلة أهل السنة ظاهراً وخالفوهم فيه حقيقة في باب التوحيد؟

حدود البحث:

سألتزم في بحثي بجمع المسائل التي ظاهرها موافقة أهل السنة والجماعة للمعتزلة، ومن ثَمَّ مناقشتها على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة. والضابط في هذا: أن يكون القول معتبراً عند المعتزلة؛ بأن يكون قولاً مجمعاً عليه عندهم، أو قولاً لفرقة من فرقهم، أو قول إمام معتبر لديهم. وإن كان في المسألة قولان أو أكثر؛ سأعتمد على القول الموافق لأهل السنة في الظاهر.

منهج البحث:

سأسير بعون الله وتوفيقه في تحرير البحث وكتابة مسائله وفق المنهج الاستقرائي والتحليلي، وذلك باستقراء ما ورد من نصوص في المسألة المطروحة، وتحليلها بحسب الاستطاعة.

إجراءات البحث:

- عزو الآيات القرآنية الواردة في البحث بذكر اسم السورة ورقم الآية وكتابتها بالرسم العثماني.

- تخريج الأحاديث النبوية الواردة في البحث من مصادرها، فما كان منها في الصحيحين أو في أحدهما اكتفيت به لتلقي الأمة أحاديثهما بالقبول، وما كان منها في غير الصحيحين أو أحدهما أذكر من خرجه من أهل العلم مع نقل كلام العلماء فيه من جهة الحكم.

- بيان الألفاظ الغريبة والمصطلحات العلمية.

- أترجم بترجمة موجزة للأعلام عير المشهورين.

- الالتزام بعلامات الترقيم وضبط ما يحتاج إلى ضبط.

خطة البحث

اشتمل البحث على مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة؛ وذلك على النحو الآتي:

المقدمة: وتشتمل على أهمية البحث، وأسباب اختياره، وأهداف البحث، والمنهج المتبع في البحث، وخطة البحث.

التمهيد: التعريف بالموافقة العقدية.

المبحث الأول: الإقرار بربوبية الله تعالى.

المبحث الثاني: الاستدلال على وجود الله.

المبحث الثالث: إثبات أسماء الله الحسنى.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

قائمة بالمصادر والمراجع التي تم الاعتماد عليها في البحث.

تمهيد:

وفيه التعريف بالموافقة العقدية.

الموافقــة أو التوافق مأخوذ من التّقــارُبُ والاتِّفَاقُ وَالتَّظَاهُرُ وَعَــدَمُ الاخْتلاَف، يُقَال: وَافَقَهُ مُوَافَقَــةً وَوِفَاقًا وَاتَّفَقَ مَعَهُ وَتَوَافَقَا، وَأَصْلُ التَّوَافُقِ مِنَ الوفاق وَهُوَ الانْسِجَامُ وَالمُلاَءَمَةُ، يُقَالُ: وَفَّقَ فُــلاَنٌ بَيْــنَ شَيْئَيْن أَيْ: لاَءَمَ بَيْنَهُمَا وَجَعَلَهُمَا مُنْسَــجِمَيْن، وَوَفْقُ الشَّــيْءِ مَا لاَءَمَهُ وَنَاسَبَهُ، وَالتَّوْفِيقُ: التَّسْدِيدُ وَالإِصَابَةُ، ومِنْ مَعاني التَّوافُقِ أَيْضًا: الاجْتِماعُ، والتَّطَابُقُ، والتَّآلُفُ، والتَّفَاهُمُ.[1]

ويمكــن حدّ التوافق العقدي في هــذا البحث بأنه: «اجتماع طائفتيــن أو أكثر على مصطلح، أو مسألــة مــن مسائــل الاعتقاد وأصــول الدين، من حيثُ إطــلاقِ اللفظِ، مع احتمــالِ اتفاقهما أو اختلافهما في الحقيقةِ والمآل»[2]

والتوافق العقدي يعد من مـ لات البحث العقدية خاصة في الملل والـ قالات وهذا النوع من البحــث مما تطرق لــه القرآن فكثيرًا ما يذكر الله قولاً ثم يقــول عليه: ﴿كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ مِثۡلَ قَوۡلِهِمۡۚ فَٱللَّهُ يَحۡكُمُ بَيۡنَهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُواْ فِيهِ يَخۡتَلِفُونَ ١١٣﴾[3]. ﴿كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِم مِّثۡلَ قَوۡلِهِمۡ تَشَٰبَهَتۡ قُلُوبُهُمۡۗ قَدۡ بَيَّنَّا ٱلۡأٓيَٰتِ لِقَوۡمٖ يُوقِنُونَ ١١٨﴾[4] ﴿بَلۡ قَالُواْ مِثۡلَ مَا قَالَ ٱلۡأَوَّلُونَ ٨١﴾[5] فلشــدة التوافق القولي بين الأمم الكافرة يظن أنهم يتواصون بها ويورثها بعضهــم لبعض، ولذلك قــال تعالــى: ﴿كَذَٰلِكَ مَآ أَتَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا قَالُواْ سَاحِرٌ أَوۡ مَجۡنُونٌ ٥٢ أَتَوَاصَوۡاْ بِهِۦۚ بَلۡ هُمۡ قَوۡمٞ طَاغُونَ ٥٣﴾[6]، ولا عجــب فــي ذلــك، فكما أن الحق من مشكــاة واحدة، فإن الباطل مأخذه واحد ومخرجه واحد وإن تعددت مللهِ وشيعه.

فالبحث في التوافق العقدي من مـ لات البحث العقدي المهمة من حيث تقرير الحق وتقويته وبيــان أنــه محل توافق وبيان تلبيس المخالفين للحق، وقد تأتي الدراسات في التوافق العقدي تارة بعنوان: أثر أو تأثير كذا في كذا، وتارة بعنوان مشابهة كذا لكذا، وتارة بعنوان مظاهر كذا في كذا إلى غير ذلك.

ومما يجدر التنبيه إليه في هذا الباب أن الموافقة العقدية على صور:

فقــد تقع الموافقة العقدية في الظاهر والباطن كتوافق الجهمية والمعتزلة في نفي الصفات في الجملة وتوافق الكلابية والماتريدية والأشاعرة في نفي الصفات الاختيارية في الجملة، وتوافق

---

(١) انظر: القاموس المحيط (ص١١٩٠)، لسان العرب (٣٨٢/١٠).

(٢) انظر: درء تعارض العقل والنقل (٢٣٠/١).

(٣) البقرة: ١١٣.

(٤) البقرة: ١١٨.

(٥) المؤمنون: ٨١.

(٦) الذاريات: ٥٢-٥٣.

طوائف المرجئة على إخراج العمل عن مسمى الإيمان في الجملة.

- وقد تقع الموافقة العقدية في الباطن دون الظاهر كتوافق الخوارج والمعتزلة حقيقة في حكم مرتكب الكبيرة ومآله، واختلافهم ظاهرًا في اسمه في الدنيا، فخلافهم في الظاهر في مسمى مرتكب الكبيرة في الدنيا، فالخوارج تسميه كافرًا والمعتزلة تجعله في منزلة بين المنزلتين، وكلا الطائفتين تسلبه الإيمان وتخلده في النار في الآخرة، وتحرم عليه الشفاعة، فهم متفقون في الباطن في حكمه.

وقد تقع الموافقة العقدية في الظاهر دون الباطن، كتوافق أهل السنة ظاهرًا مع الوعيدية في مسمى الإيمان، فـ ـلا الطائفتين تدخل العمل في مسمى الإيمان، وإنما اختلافهم في حقيقة أحاد الواجبات هل هي من أصل الإيمان أم لا؟

والعبرة في الموافقة العقدية هو الباطن والمعنى، وأما الظاهر واللفظ فلا عبرة به، إذ العبرة بالحقائق والمعاني لا بالألفاظ والمباني، فالحذر من استغلال تلك الموافقات والمقاربات، فما يخالف فيه المخالفون لأهل السنة أعظم مما يوافقوهم فيه قال ابن تيمية[1] -رحمه الله-:» وَكُلُّ مَنْ سوَى أَهْلِ السُّنَّة وَالْحَديث منَ الْفرَق فَلَا يَنْفَردُ عَنْ أَئمَّة الْحَديث بقَوْل صَحيح، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَعَهُ منْ دين الْإسْلَام مَا هُوَ حَقٌّ. وَبسَبَب ذَلكَ وَقَعَت الشُّبْهَةُ، وَإلَّا فَالْبَاطلُ الْمَحْضُ لَا يَشْتَبهُ عَلَى أَحَد، وَلهَذَا سُمِّيَ أَهْلُ الْبدَع أَهْلَ الشُّبَهَات، وَقيلَ فيهمْ: إنَّهُمْ يَلْبسُونَ الْحَقَّ بالْبَاطل.»[2]

(١) تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الحراني المتوفى سنة ٧٢٨ هـ، صاحب التصانيف التي لم يسبق إليها من كتبه الإيمان، ودرء تعارض العقل والنقل، ومنهاج السُّنَّة، وبيان تلبيس الجهمية، واقتضاء الصراط المستقيم، توفي رحمه الله سنة ٧٢٨ هـ. انظر: شذرات الذهب (٦/ ٨٠ - ٨٦)، الدرر الكامنة (١/ ١٦٨)، البداية والنهاية (١٣/ ١٠٩).

(٢) منهاج السنة النبوية (٥/ ١٦٧).

المبحث الأول:

الإقرار بربوبية الله.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول:

التوافق الظاهري بين أهل السنة والمعتزلة في الإقرار بربوبية الله تعالى.

أهل السنة يعتقدون أن الله سبحانه هو الرب المتفرد بالخلق والرزق والتدبير، وإنه المحيي المميت النافع الضار المتفرد بإجابة الدعاء في السراء والضراء، الذي له الأمر كله، القادر على كل شي ليس له معين، وأنه الذي ربى جميع خلقه بالنعم، وربى خواص خلقه وهم الأنبياء وأتباعهم بالعقائد الصحيحة، والأخلاق الحميدة والعلوم النافعة والأعمال الصالحة. وهداهم إلى تحقيق عبادته وطاعته وهذه التربية هي النافعة الجالبة للسعادة في الدنيا والآخرة.

وهذا النوع من التوحيد، وهو الإقرار بربوبية الله جملة وأنه الخالق والرازق ليس فيه كبير خلاف بين بني البشر، فقد ذكر الله تعالى إقرار المشركين بذلك. قال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴿٦١﴾﴾[1]

أما المعتزلة فإنهم مقرون في الجملة بربوبية الله وخلق الله للخلق مع قولهم بأن أفعال العباد غير مخلوقة لله، ولم يذكر المؤلفون في الـ قالات عن أحد أنه قال بإثبات شريك مساوٍ لله في الربوبية من كل وجه.

قال ابن تيمية: «ومعلوم أن أحداً من الخلق لم يزعم أن الأنبياء والأحبار والرهبان أو المسيح بن مريم شاركوا الله في خلق السماوات والأرض، بل ولا زعم أحد من الناس أن العالم له صانعان متكافئان في الصفات والأفعال، بل ولا أثبت أحد من بني آدم إلهاً مساوياً لله في جميع صفاته، بل عامة المشركين بالله مقرون بأنه ليس شريكه مثله..... وقد تبين أنه ليس في العالم من ينازع في أصل هذا الشرك، ولكن غاية ما يقال: إن من الناس من جعل بعض الموجودات خلقًا لغير الله، كالقدرية وغيرهم، لكن هؤلاء يقرون بأن الله خالق العباد وخالق قدرتهم، وإن قالوا: إنهم خالقوا أفعالهم.»[2]

وقال ابن أبي العز[3] -رحمه الله-: بعد أن ذكر تعريف توحيد الربوبية: «وهذا التوحيد حق لا ريب فيه وهو الغاية عند كثير من أهل النظر والكلام وطائفة من الصوفية، وهذا التوحيد لم

---

(١) العنكبوت: ٦١.

(٢) التدمرية (ص ١٨١).

(٣) هو علي بن علي بن محمد الصالحي، ابن أبي العز الحنفي، وقيل اسمه محمد، وكان قاضي دمشق ومصر لفترة، وله تصانيف، منها: «شرح العقيدة الطحاوية»، و«التنبيه على مشكلات الهداية»، ت٧٩٢ هـ - انظر: الدرر الكامنة لابن حجر (٤/١٠٣)، والأعلام للزركلي (٤/٣١٣،٣١٤).

يذهب إلى نقيضه طائفة معروفة من بني آدم...»[1]

فالمتكلمون ومنهم المعتزلة ذكروا توحيد الربوبية تحت ما يسمى عندهم توحيد الأفعال «فإن عامة المتكلمين الذين يقررون التوحيد في كتب الكلام والنظر غايتهم أن يجعلوا التوحيد ثلاثة أنواع، فيقولون: هو واحد في ذاته لا قسيم له، وواحد في صفاته لا شبيه له، وواحد في أفعاله لا شريك له، وأشهر الأنواع الثلاثة عندهم هو الثالث، وهو توحيد الأفعال، وهو أن خالق العالم واحد....»[2]

فيتفق المعتزلة مع أهل السنة ظاهراً في إثبات توحيد الربوبية لله سبحانه وتعالى في الجملة، والإقرار بأنه الخالق البارئ والموجد لهذا الكون، والرازق لجميع العباد، وبأن الله تعالى هو خالق الذوات (أجسام العباد) وموجد القدرة والإرادة فيهم[3].

المطلب الثاني:

الافتراق الحقيقي بين أهل السنة والمعتزلة في الإقرار بربوبية الله تعالى.

أهل السنة يعتقدون أن الإقرار بالربوبية وحده لا يكفي للدخول في دائرة الإسلام و النجاة من النار بل هو حجة لتوحيد الألوهية قال شيخ الإسلام ابن تيمية-رحمه الله- «التوحيد الذي جاءت به الرسل إنما يتضمن إثبات الإلهية لله وحده؛ بأن يشهد أن لا إله إلا الله، لا يعبد إلا إياه..... وليس المراد بالتوحيد مجرد توحيد الربوبية، وهو اعتقاد أن الله وحده خلق العالم، كما يظن ذلك من يظنه من أهل الكلام والتصوف، ويظن هؤلاء أنهم إذا أثبتوا ذلك بالدليل؛ فقد أثبتوا غاية التوحيد، وأنهم إذا شهدوا هذا وفنوا فيه؛ فقد فنوا في غاية التوحيد»[4]

وقال ابن القيم[5] -رحمه الله- «ولذلك كان توحيد الألوهية هو المنجي من الشرك دون توحيد الربوبية بمجرده، فإن عباد الأصنام كانوا مقرين بأن الله وحده خالق كل شيء وربه ومليكه ولكن لما لم يأتوا بتوحيد الألوهية وهو عبادته وحده لا شريك له لم ينفعهم توحيد ربوبيته»[6]

أما المعتزلة فالغايةُ الأساسُ عندهم هو توحيد الربوبية، وأساس الكلام فيه عن وجود الله عز وجل وأنه القديم وقد أفنوا أعمارهم في هذه القضية التي شغلت المعتزلة وجعلوها المقصد من التوحيد وحقيقته التي لا يكون المرء موحدًا إلا بها والذي أدخلهم في ذلك محاولة نفي قدم

---

(١) شرح الطحاوية (ص ٧٧).

(٢) رسالة التدمرية (ص١٧٩).

(٣) انظر: المغني في أبواب التوحيد والعدل (٥/ ٢١٠). وسيأتي الكلام في المطلب الثاني.

(٤) درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٢٥).

(٥) أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي، ثم الدمشقي، شمس الدين، ابن قيم الجوزية لازم ابن تيمية رحمه الله، وبرع في العلوم، وألف مؤلفات قيمة توفي ٧٥١ هـ - انظر: الوافي بالوفيات للصفدي (٢/١٩٥-١٩٧)، وذيل طبقات الحنابلة (٥/١٧٠-١٧٦).

(٦) عدة الصابرين (ص:٤٦).

العالــم الذي يقول به أساتذتهم الفلاسفة وطريقهم في رد اعتقاد الفلاسفة القائلين بقدم العالم علــى أصــول المنطق الذي أورثهــم هذا الإشكال أصــلاً فوضعوا أدلة مبنية علــى المنطق وقواعد يزعمون أنها كلية ليثبتوا من خلالها وجود الله وقدمه[١]

وخلاصة ما يعتقدونه هو أن أخص أوصاف الإله هو القِدم «ثم أخذوا يجعلون القِدم مستلزمًا لمــا يدعونــه من نفي الصفــات» [٢] فأيُّ شيء يثبت لــه القِدم يكون مماثــلاً لله سبحانه بزعمهم، وفرارًا من تعدد القدماء يجب أن تنفى عن الله كل الصفات.

قال واصل بن عطاء[٣] «من أثبت معنى وصفة قديمة فقد أثبت إلهين «[٤]

وليــس الغرض الكلام عن معتقدهــم في الأسماء والصفات، ولكن بيــان أن توحيد الربوبية عندهم متعلق في وجود الله وقدمه، قال القاضي عبد الجبار ناقلاً عن أبي علي الجبائي في كلامه عن توحيد الله» وأن ذلك يشتمل على معانٍ ثلاث أحدهما بمعنى أنه لا يتجزأ ولا يتباعد.

والثاني بمعنى أنه متفرد بالقدم لا ثاني له.

والثالــث أنــه متفرد بسائر ما يستحقه مــن الصفات النفسية من كونه قــادراً لنفسه وعالماً لنفسه وحياً لنفسه»[٥]

وبيــان خطــأ المعتزلة واضح فمعلوم أن الــرب سبحانه هو الأول الذي ليــس قبله شيء، وهو الفاعل والخالق لكل شيء ورب العالمين « والرب تعالى متميز عن غيره بجميع خصائصه والناس تكلمــوا في أخص وصفــه فقال من قال من المعتزلة هو القِــدم ..... والتحقيق أن كل وصف من هــذه الأوصــاف فهو من خواصه. ومن خواصه أنه بكل شيء عليم وأنه على كل شيء قدير وأنه الله الــذي لا إلــه إلا هو وأنــه الرحمن الرحيم. وكل اسـم لا يسمى به غيره كــالله والقديم الأزلي ورب العالمين ومالك يوم الدين ونحو ذلك فمعناه من خصائصه»[٦]

وأيضًا المعتزلة يجعلون العبد خالقًا لفعل نفسه، فلا يفردون الله بما يختص به من هذا وهو الخلــق، قال القاضي عبد الجبــار[٧] «اتفق أهل العدل على أن أفعال العبــاد من قيامهم وقعودهم حادثــة من جهتهــم، وأن الله عز وجل أقدرهم على ذلك، ولا فاعل لها ولا محدث سواهم، وأن من

---

(١) منها دليل الأعراض يصلون به إلى إثبات وجود الله فيثبتون أولاً وجود الأعراض، ثم يثبتون حدوثها، ثم حدوث الأجسام، ثم حدوث العالم، ثم إثبات الصانع. انظر شرح الأصول الخمسة (ص ٩٢).

(٢) الصفدية (١٨١/٢) وانظر: منهاج السنة النبوية (١٣١/٢ ١٣٢)

(٣) هو أبو حذيفة واصل بن عطاء الغزال البصري المخزومي مولاهم رأس المعتزلة، وإليه تنتسب فرقة الواصلية، وقد هلك ١٣١ هـ، وله كتاب «المنزلة بين المنزلتين» - انظر: وفيات الأعيان لابن خلكان (٩/٧-١١)، والسير للذهبي (٤٦٤/٥-٤٦٥)

(٤) الملل والنحل (١/ ٤٦)

(٥) انظر شرح الأصول الخمسة (١٨٢-٢٣٠).

(٦) درء تعارض العقل والنقل (٢٧٩/١٠)

(٧) أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمذاني، القاضي، من كبار المعتزلة، صاحب المصنفات من أشهرها «المغني»، و«شرح الأصول الخمسة»، ت ٤١٥ هـ. - انظر: طبقات الشافعية (٥٢٣/١-٥٢٤) والسير (٢٤٤/١٧-٢٤٥).

قال: إن الله خالقها ومحدثها، فقد عظم خطؤه»[1]

قال ابن تيمية « وقاسوا أفعال الرب على أفعال العباد وبالعكس ولذلك سموا مُشَبِّهة الأفعال»[2]

فالمعتزلة لا يجعلون توحيد الله بالألوهية والقصد والطلب من حقيقة التوحيد، بل هو خارج عن حقيقة التوحيد ومتأخر عنه، فجميع أئمه المعتزلة الذين ألفوا في شروح العقائد يبدؤون الكلام عن الأصل الأول من أصولهم وهو التوحيد، وينتهون منه دون إشارة إلى توحيد العبادة لله سبحانه وتعالى. ، فإنهم يحصرون مفهوم التوحيد بالربوبية، ولهذا المسلك أثر بالغ في موقفهم من الألوهية، ومما بين ذلك أن القاضي ختم كلامه بما يبين مراده من الإله، وأنه راجع إلى القدرة على خلق الأجسام، فقال: «وأما قولنا: إن العبادة تحق له؛ يراد بذلك أنه في ذاته ممن يصح أن ينعم الإنعام الذي يستحق به العبادة، فتحقيقه يرجع إلى أنه قادر على خلق الأجسام، وإحيائها والإنعام عليها النعمة العظيمة التي معها تصح العبادة»[3] فأرجع الأمر إلى القدرة على خلق الأجسام، ويلاحظ أنه أفرد الله بالقدرة على خلق الأجسام فقط، فهو بذلك فقط استحق عندهم العبادة، لأن المعتزلة يعتقدون أن العباد خالقون لأفعال أنفسهم، فهم بذلك مشتركون مع الله في القدرة على خلق الأعرا ض ،التي من جملتها الأفعال.

(١) شرح الأصول الخمسة (ص ٣٢٣).

(٢) انظر: منهاج السنة (١/ ٣١٥).

(٣) المغني في أبواب التوحيد والعدل (٥/ ٢١٠).

المبحث الثاني:

الاستدلال على وجود الله.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول:

التوافق الظاهري بين أهل السنة والمعتزلة في الاستدلال على وجود الله.

أهـل السنة يعتقدون أن الله سبحانه وتعالى خلق العبـاد مفطورين على معرفة الله والإقرار بوجـوده، وأنه خالقهم وربهم. وقد دل على ذلك أدلـة عديدة، منها قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ﴾[1]

«والمقصـود هنـا أنه من المعـروف عند السلف والخلـف أن جميع الجـن والإنس معترفون بالخالق مقرون به، مع أن جمهور الخلق لا يعرفون النظر الذي يذكره هؤلاء، فعلم أن أصل الإقرار بالصانـع والاعتـراف به مستقر فـي قلوب جميع الإنـس والجن، وأنه من لـوازم خلقهم، ضروري فيهم، وإن قدر أنه حصل بسبب، كما أن اغتذاءهم بالطعام والشراب هو من لوازم خلقهم، وذلك ضروري فيهم.»[2]

ومعرفـة الله وإن كانـت فطرية ضروريـة إلا أنها قد تقع بطرق أخـرى غير الفطرة، كالنظر الصحيـح الـذي جاء به الشرع، قال ابـن تيمية:» إن طريقة الاستدلال بمـا يشاهد حدوثه قد جاء بـه القرآن، واتفق عليهـا السلف والأئمة، ولكن تمشيًا مع الضرورة والحس، ولا يحتاج مع ذلك إلى إقامة دليل على حدوث ما يحدث الأعيان، بل يستدل بذلك على وجود المحدث تعالى «[3]

فصحـة الاستـدلال بالنظر العقلي علـى إثبات وجود الله والإقرار به محـل اتفاق بين جميع الطوائـف المنتسبة إلى الإسلام في الجملة، وذلك بالتفكّر والنظر العقلي في المخلوقات للوصول إلى الخالق، وهو مسلك قرآني صحيح أقر به السلف؛ لأن العقل الصريح يوافق النقل الصحيح.[4]

فالمعتزلـة عمومًا متفقون ظاهرًا مع أهل السنـة على صحة الاستدلال على إثبات وجود الله بالنظـر، قـال القاضي عبد الجبـار «وطريقة النظر في أحـوال الأجسام وما فيهـا من الأعراض والتدبير؛ لأن حدوثها وتغيرها يدل دلالة قاطعة على وجود محدثها وصانعها، والعقل كفيل بإدراك هذا الاستدلال وتصحيحه»[5]

---

(١) الأعراف:١٧٢.

(٢) درء تعارض العقل والنقل (٨/ ٤٨٢).

(٣) درء تعار ن العقل والنقل (٨/٣٨٣).

(٤) انظر: درء تعارض العقل والنقل (٧/ ٢٢).

(٥) المحيط بالتكاليف(ص٢٧).

وقــال الشريف المرتضــى «والطريق إلى معرفة الله تعالى هو النظر فــي الأدلة العقليّة؛ لأن العلم به ليس بضروري ولا واقع ابتداءً، والوجه في ذلك هو الاستدلال بأحوال الأجسام من الحدوث والتغير على وجوب الصانع القديم سبحانه»[1]

المطلب الثاني:

الافتراق الحقيقي بين أهل السنة والمعتزلة في الاس لال على وجود الله..

المعتزلــة يخالفون أهل السنة في الاستدلال على وجود الله فجعلوا إثبات وجود الله لابد فيه مــن النظــر، بخلاف أهل السنة الذين يعتقدون أن معرفة الله والإقرار بوجوده أمر فطري مجبولة عليه الخلق.

ولابد من معرفة أن النظر عند إطلاقه يراد به معنيان:

تــارة يطلــق ويراد به مــا يحصل به الاستــدلال من التفكيــر والتأمل والتدبــر، ومن ذلك أن الله سُبْحَانَــهُ وَتَعَالَــى ضرب لنا الأمثلــة الكثيرة عَلَى أعظم القضايــا، قال تعالى ﴿ أَوَلَمْ يَنظُرُواْ فِي مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَيْءٍ وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْۖ فَبِأَيِّ حَدِيثٍۭ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ ﴿١٨٥﴾ ﴾[2]

وتارة يراد به الدليل العقلي وهو النظر الكلامي: وهو اتباع القواعد المنطقية والفلسفية في التفكيــر، فهــذا النظر لا يأتــي إلا بالضلال، ولا يثمر لصاحبه أي علم أو هــدى. [كما سيأتي نقلاً عنهم]

فالنظــر عنــد أهل السنة هــو التأمل والتفكــر الذي يستطيــع أن يأتي به عامــة الناس، وهو النظــر الذي جــاءت به النص ص، فأهل السنــة يخالفون أهل الكلام فيما قــرروه من النظر، قال السيوطي[3]-رحمــه الله-: «وعلــى أنا لا ننكــر النظر قدر ما ورد به الكتــاب والسنة لينال المؤمن بذلك زيادة اليقين وثلج الصدور وسكون القلب.

وإنمــا أنكرنــا طريقة أهل الكلام فيما أسسوا، فإنهم قالــوا أول ما يجب على الإنسان النظر المــؤدي إلــى معرفة الباري عــز وجل، وهذا قول مخترع، لــم يسبقهم إليه أحد مــن السلف وأئمة الدين»[4]

---

(١) جمل العلم والعمل(ص٣٣)

(٢) الأعراف: ١٨٥.

(٣) عبد الرحمن بن أبي بـ ر بن محمد، جلال الدين السيوطي، المجتهد، الإمام الكبير، الشافعي. جلال الدين صاحب المصنفات الكثيرة في مختلف المجالات، وذكر العلماء أن مؤلفاته بلغت ستمائة مؤلف في العلوم السابقة. وذلك أنه ترك وظائفه من تدريس وإفتاء، واعتزل الناس، وانصرف للتأليف. ومن مصنفاته: «الدر المنثور» في التفسير، و«بغية الوعاة»، و«حسن المحاضرة، و«طبقات الحفاظ»، و«الإتقان في علوم القرآن» ت ٩١١ هـ - انظر: البدر الطالع ١/ ٣٢٨، شذرات الذهب (٨/ ٥١)، وهدية العارفين للباباني (١/٥٣٤-٥٤٤)

(٤) صون المنطق والكلام عن فني المنطق والكلام (ص٢٢٤)

وأمـا حقيقـة النظر عند المعتزلة قد عرفه القاضي عبد الجبـار « بأنه نظر القلب، وحقيقة ذلك هو الفكر، لأنه لا ناظر بقلبه إلا مفكرا، ولا مفكر إلا ناظرًا بقلبه وبهذا تعلم الحقائق.»[١]

فالنظر عندهم هو نظر عقلي وهذا النظر هو التفكير الذي به نعلم الأشياء، وبعدها تتوصل إلى المعرفة.

فهـذا النظر إنمـا أرادوا به الوصـول إلى قواعد كلاميـة عندهم كدليـل الأعراض وحدوث الأجسام وغيرها ليصلوا إلى معرفة الله سبحانه وتعالى.

قـال القاضـي عبد الجبار: «فأما وجـوب النظر فإنما نفيد بذكر الطريـق، لأن أول ما ينظر الناظـر فيـه هو إثبات الأعراض وحدوثهـا، ثم كذلك على ترتيب المسائـل التي تقدمت، وذلك لا يكون علماً بالله، بل العلم به أولاً أن للأجسام محدثًا.....»[٢]

ومن وجوه المخالفة القول بوجوب النظر عند أكثر المعتزلة [٣] لأن النظر عندهم هو الطريق الوحيد الذي يصلون به إلى معرفة الله عز وجل.

قال ابن تيمية «ويُوجبون النظر المعيّن في طريقهم الذي أحدثوه؛ كما أوجبوا النظر في دليل الأعراض الذي استدلّوا به على حدوث الأجسام، وقالوا: يجب على كلّ مكلّف أن ينظر فيه ليحصل له العلم بإثبات الصانع»[٤]

وقـال القاضـي عبـد الجبـار:» إن النظر في طريـق معرفـة الله تعالى واجب. ثـم ليس هو المقصـود في نفسه، وانمـا المقصود منه المعرفة، حتى لو أمكننا تحصيل المعرفة بدونه لكان لا معنى لإيجابه «[٥]

ومـن وجـوه المخالفة أنَّ النظر عند المعتزلة هو أول واجـب على المكلف، قال القاضي عبد الجبـار: «إن سـأل سائل فقال: مـا أول ما أوجب الله عليك؟ فقل: النظـر الموصل إلى معرفة الله تعالى، لأنه تعالى لا يعرف ضرورة، ولا بالمشاهدة. فيجب أن نعرفه بالتفكر والنظر.»[٦]

وقد صرح عبد الجبار بأن النظر هو أول واجب لا ينفك أحد من المكلفين عنه، وأن من قبل قول الرسول من غير نظر لأدلته ومعجزاته فقد أخطأ [٧]

---

(١) المغني في أبواب العدل والتوحيد (١٢/ ٤)

(٢) المحيط بالتكليف(ص:٢٦) وانظر: شرح الأصول الخمسة (٣٣-٣٥)، المغني في أبواب العدل والتوحيد (١٢/٣٦١-٣٦٢).

(٣) قد خالف بعضهم كأبي القاسم البلخي، وأبي علي الأسواري، وأصحاب المعارف، كالجاحظ وغيره، انظر: المسائل والجوابات في المعرفة للجاحظ، ضمن رسائل الجاحظ (٣/٤٣-٤٧)، المحيط بالتكليف (٣١) شرح الأصول الخمسة (٢٥، ٢٧)، المغني في أبواب العدل والتوحيد (١٢/٣١٦).

(٤) النبوات لابن تيمية (١/ ٣٣٣).

(٥) شرح الأصول الخمسة(ص٦٦) بتصرف.

(٦) شرح الأصول الخمسة(ص٣٩).

(٧) انظر المغني في أبواب العدل والتوحيد(١٢/١٢٦). المحيط بالتكليف (١/ ١٩).

وقـد تجاوز الزمخشري[1] القول حتـى زعم أن الرسل أنفسهم لم يتوصلـوا إلى المعرفة إلا بالنظر

قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: «(فَإِنْ قُلْتَ): كَيْفَ يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ قَبْلَ الرُّسُلِ وَهُمْ مَحْجُوجُونَ بِمَـا نَصَبَـهُ اللَّهُ تَعَالَى مِـنَ الْأَدِلَّةِ الَّتِي النَّظَـرُ فِيهَا مُوصِلٌ إِلَـى الْمَعْرِفَةِ، وَالرُّسُلُ فِـي أَنْفُسِهِمْ لَمْ يَتَوَصَّلُـوا إِلَى الْمَعْرِفَةِ إِلَّا بِالنَّظَرِ فِيهَا؟ قلـت: الرسل منبهون عن الغفلة، وباعثون على النظر، كما ترى علماء أهل العدل والتوحيد »[2]

أمـا عند أهل السنـة فمعرفة الله أمر فطـري مجبولون عليه، فالنظـر عندهم ليس بواجب فضـلاً عن أن يكون أول واجب علـى المكلف، أما من انتكست فطرته ولم تحصل له معرفة الله إلا بالنظر فإنه يخاطب بالنظر، فهذا ليس هو الأصل، قال عز الدين بن عبد السلام[3]-رحمه الله-: «وَالْأَصَـحُّ أَنَّ النَّظَرَ لَا يَجِبُ عَلَى الْمُكَلَّفِينَ إِلَّا أَنْ يَكُونُوا شَاكِّينَ فِيمَا يَجِبُ اعْتِقَادُهُ فَيَلْزَمُهُمْ الْبَحْثُ عَنْهُ وَالنَّظَرُ فِيهِ إِلَى أَنْ يَعْتَقِدُوهُ أَوْ يَعْرِفُوهُ»[4]

وأيضًا يخاطب به من أسلم لكن قلبه لم يطمئن بالإيمان ولم يسكن له قلبه. قال السفاريني[5] -رحمه الله-: «وَأَنَّ النَّظَرَ وَالاسْتِدْلَالَ لَيْسَا بِوَاجِبَيْنِ، وَأَنَّ التَّقْلِيدَ الصَّحِيحَ مُحَصِّلٌ لِلْعِلْمِ وَالْمَعْرِفَةِ، نَعَمْ يَجِبُ النَّظَرُ عَلَى مَنْ لَا يَحْصُلُ لَهُ التَّصْدِيقُ الْجَازِمُ أَوَّلَ مَا تَبْلُغُهُ الدَّعْوَةُ.»[6]

وقـد بيـن شيخ الإسـلام أن مصطلح (النظر) قد وقـع فيه إجمال، ودخل فيـه حق وباطل، فالحـق هو النظـر الشرعي، والنظر الشرعي هـو النظر فيما بعث به الرسول مـن الآيات والهدى وتدبـر القـرآن، وما فيه من البيـان، أما النظر البدعـي؛ فيريدون بالدليل ما ابتدعـوه من الأدلة الفاسدة والنظر فيها. [7]

أمـا أول واجـب على المكلف عند أهـل السنة هو شهـادة أن لا إله إلا الله وإفـراده سبحانه بالعبـادة، فالناظـر في النصوص الواردة عن الرسـول ﷺ في هذا الباب نجـد أنه ﷺ ما كان

---

(١) أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الزمخشري الخوارزمي الحنفي جار الله، تبحر في البلاغة، وله مصنفات، منها «الكشاف»، و«المفضل»، قبض ٥٣٨ هـ - انظر: وفيات الأعيان (١٦٨/٥-١٧٤)، والجواهر المضية لمحيي الدين الحنفي (١٦٠/٢-١٦١).

(٢) تفسير الكشاف - ومعه الانتصاف ومشاهد الإنصاف والكافي الشافي (١/ ٥٩١)

(٣) عبد العزيز بن عبد السلام السلمي، المشهور بسلطان العلماء تفقه على ابن عساكر، وقرأ الأصول على الآمدي، وجمع بين فنون العلم، له تفسير مختصر، وكتاب قواعد الأحكام، ومختصر صحيح مسلم، وغيرها، ولي الخطابة بدمشق، وولي القضاء في مصر ثم عزل نفسه، توفي بمصر سنة ستين وستمائة. انظر: طبقات الشافعية لابن السبكي (٨/ ٢٠٩)، البداية والنهاية (١٣/ ٢٤٨).

(٤) قواعد الأحكام في مصالح الأنام (١/ ٢٠٢)

(٥) أبو العون، محمد بن أحمد بن سالم بن سليمان السفاريني الحنبلي، محدث، أصولي، له تصانيف كثيرة منها: البحور الزاهرة في أمور الآخرة، ومنها: لوامع الأنوار، توفي سنة ١١٨٨ هـ. انظر معجم المؤلفين(٢٦٢/٨)، الأعلام (٦/ ١٤).

(٦) لوامع الأنوار البهية (١/ ٢٦٩)

(٧) انظر: النبوات (١/ ٢٩١- ٢٩٣)

يأمــر أحداً بالنظــر والاستدلال ابتداء، ليدخل في الإسلام، وما كان يدعوا الناس إلى ذلك عندما يغزوهم ويدعوهم للإسلام، بل كان أول ما يدعوهم إليه: الشهادتان، وبذلك أمر معاذ بن جبل لما بعثه إلى اليمن فقال له: «إنك تأتي قومًا من أهل الكتاب فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله فإن هم أطاعوك لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات..»[١]

وقد وقع الإجماع على هذا، قال شيخ الإسلام -رحمه الله-»وهذا مما اتفق عليه أئمة الدين، وعلمــاء المسلميــن، فإنهم مجمعون على ما علــم بالاضطرار من دين الرســول، أن كل كافر فإنه يدعــى إلى الشهادتين، سواء كــان معطلاً، أو مشركاً، أو كتابياً، وبذلــك يصير الكافر مسلماً، ولا يصير مسلماً بدون ذلك.»[٢]

المبحث الثالث:

إثبات أسماء الله الحسنى. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التوافق الظاهري بين أهل السنة والمعتزلة في إثبات أسماء الله الحسنى.

يتفــق المعتزلــة وأهل السنة في إثبــات أسماء الله الحسنى، وذلك من حيــث الجملة، بل إن إثبات الأسماء الحسنى لله ولو اسمين أو ثلاثة مما اتفق عليه الفرق المنتسبة للإسلام عدا غلاة القرامطة والباطنية والجهمية وهؤلاء ليسوا من الإسلام في شيء، قال ابن المرتضى[٣]: «أجمعت المعتزلة على أن للعالم محدثًا قديمًا قادرًا عالمًا حيًا لا لمعان.»[٤]

وقد نص أبو الحسن الأشعري[٥] على أن المعتزلة لم تقدر أن تفصح بذلك خوفاً من السيف فأتــت بمعنــاه، وقالت: إن الله عالم قادر حي سميع بصير من طريق التسمية، من غير أن يثبتوا له حقيقة العلم والقدرة والسمع والبصر.[٦]

وقــال شيــخ الإســلام «والمقصود هنــا أن المعتزلــة لمــا رأوا الجهمية قد نفــوا أسماء الله الحسنى، استعظموا ذلك، وأقروا بالأسماء،..»[٧]

وممــا ينبــه له أن الخلاف بين الفرق المنتسبة إلى الإسلام في باب أسماء الله الحسنى أقل

---

(١) رواه مسلم في كتاب الإيمان- باب الأمر بالإيمان بالله ورسوله وشرائع الدين والدعاء إليه (١/ ٣٦- ٣٧) وبنحوه البخاري في صحيحه، برقم (١٣٩٥)، كتاب: الزكاة، باب: وجوب الزكاة.

(٢) درء تعارض العقل والنقل (٨/ ٧).

(٣) هو أحمد بن يحيى بن المرتضى الحسني الملقب بالمهدي لدين الله، (ت/ ٨٤٠ هـ)، من أئمة الزيدية باليمن، من مصنفاته المنية والأمل شرح الملل والنحل. انظر البدر الطالع، (١/١٢٢)، والأعلام للزركلي، (١/٢٦٩).

(٤) كتاب المنية والأمل (ص٦).

(٥) أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق الأشعري البصري، المتكلم، إليه ينسب «الأشاعرة»، كان معتزليًا ل ٤٠ سنة، ثم سلك طريقة «الكلابية»، ووقع الخلاف بين العلماء في رجوعه إلى مذهب السلف بعد ذلك، ومن كتبه: «اللمع»، و«مـ الات الإسلاميين»، و«الإبانة عن أصول الديانة»، ت ٣٣٣ هـ. - انظر: تاريخ بغداد (١٣/٢٦٠-٢٦١)، وسير أعلام النبلاء (١٥/ ٨٥).

(٦) انظر: الإبانة عن أصول الديانة (ص١٤٣).

(٧) النبوات لابن تيمية (١/ ٢٦٥).

من الخلاف في باب الصفات، لم ينكره إلا غلاة الجهمية، فالمعتزلة يثبتون الأسماء، والأشاعرة والماتريدية يثبتون الأسماء[١].

بل إنه من المعلوم من الدين بالضرورة أنه لا يجوز نفي ما أثبته الله من الأسماء، بل في هذا إنكار للخالق وتشبيه له بالمعدومات.[٢] بل إن إنكار أسماء الله كفر وإلحاد لم يقل به من المنتسبين إلى الإسلام إلا غلاة الجهمية والباطنية والمتفلسفة[٣].

المطلب الثاني:

الافتراق الحقيقي بين أهل السنة والمعتزلة في إثبات أسماء الله الحسنى.

المعتزلة وإن كانوا يقرون بالأسماء لكن إقرارهم مخالف لما عليه أهل السنة فمن وجوه المخالفة:

أن المعتزلة يجعلون أسماء الله مخلوقة، حادثة غير أزلية، وأنها غير الذات، ولهذا يقولون الاسم غير المسمى فأسماء الرب غيره وكل ما كان غيره فهو مخلوق فأسماؤه مخلوقة، فمقصدهم أن الله كان ولا اسم له في الأزل، وما زال حتى خلق لنفسه اسمًا أو حتى سماه خلقه بأسماء، والمراد بهذا تقرير مذهبهم في الأسماء الذي هو فرع عن قولهم في كلام الله وصفاته. [٤]

وقد أنكر السلف هذا القول إنكارًا شديدًا، قال الشافعي[٥]-رحمه الله-: «إذا سمعت الرجل يقول: الاسم غير المسمى فاشهد عليه بالزندقة»[٦]

وقال أبو داود السجستاني[٧]-رحمه الله- سمعت أحمد -يعني ابن حنبل- ذكر له رجل أن رجلاً قال: «إن أسماء الله مخلوقة والقرآن مخلوق، قال أحمد: كفرٌ بَيِن»[٨]

أما الحق في مسألة الاسم والمسمى هو أن فيها تفصيلاً عند أهل السنة ،فإن الاسم قد يراد به المسمى وقد يراد به اللفظ الدال على الاسم، فإن قيل رأى الله وسمع فمرادهم هنا المسمى

---

(١) انظر: شرح العقيدة الواسطية العثيمين (١/ ٧٣).

(٢) مجموع الفتاوى (٥/ ١٩٨).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٥/ ١٩٧).

(٤) انظر: شرح الأصول الخمسة (ص ٥٤٢).

(٥) أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعيُّ إمام مجتهد، عالم باللغة والأصول والحديث والفقه، نشأ بمكَّة، وتفقَّه بها، ورحل إلى اليمن، والعراق، واستقرَّ بمصر وتوفي بها. توفي عام ٢٠٤ هـ من مؤلفاته كتاب «الرِّسالة» وهو أول مؤلَّف في أصول الفقه، وكتاب «الأم» وفيه كثيرٌ من حديثه وفقهه وآرائه التي أملاها على تلاميذه. ومذهبه في الفقه هو أحد المذاهب الفقهية الأربعة. انظر: سير أعلام النبلاء (١٠/ ٥:١).

(٦) رواه البيهقي في مناقب الشافعي (١/٤٠٥).

(٧) هو سليمان بن الأشعث بن إسحاق أبو داود السجستاني، إمام أهل الحديث في عصره، من أعيان الحفاظ سمع من الإمام أحمد وعرض عليه كتابه، وتشبه به في الهدي والسمت، وصنف السنن. وهو أحد الكتب الستة المعتمدة في الحديث، وله غير ذلك من المصنفات، وتوفي سنة ٢٧٥هـ بالبصرة انظر طبقات الحنابلة (١/١٥٩)، سير أعلام النبلاء (١٣/٢٠٢).

(٨) مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني (ص٣٥٣).

نفسه وهو الرب سبحانه، وإن قيل الرحمن اسم عربي أو الرب اسم عربي فمرادهم هنا اللفظ، وإن أريد ب (غير) أن اللفظ مغاير للمعنى فهذا صواب، أما إن أريد أن الله كان في الأزل ولا اسم له حتى خلق لنفسه اسمًا أو سماه خلقهُ فهذا ضلال وكفر [1]

ومن وجوه المخالفة أن المعتزلة لم يثبتوا ما تضمنه الاسم من معان وصفات فهم وإن أثبتوا أسماء لكن ينفون الصفات، والمقصود بنفي الصفات عندهم: هو نفي إثباتها حقيقة في الذات ومتميزة عنها، ولكنهم سلكوا طريقين في موقفهم من الصفات.

الطريق الأول: الذي عليه أغلبيتهم وهو نفيها صراحة فقالوا: إن الله عالم بذاته لا بعلم وهكذا في باقي الصفات.

والطريق الثاني: الذي عليه بعضهم وهو إثباتها اسمًا ونفيها فعلاً فقالوا إن الله عالم بعلم وعلمه ذاته وهكذا بقية الصفات، فكان مجتمعًا مع الرأي الأول في الغاية وهي نفي الصفات.

وقد نقل ابن المرتضى إجماع المعتزلة على إثبات أسماء مجرده عن المعاني [2]. والفرق بين المسلكين أن الأول نفي للصفة، والثاني إثبات صفة هي بعينها الذات، ومحصلة القولين واحد، وهو إنكار أن تكون الصفات معان قائمة بالذات.

وقد بَيَن أبو الحسن الأشعري مرادهم من قولهم هذا فقال: «وزعمت الجهمية أي المعتزلة- أن الله تعالى لا علم له ولا قدرة ولا حياة ولا سمع ولا بصر له، وأرادوا أن ينفوا أن الله تعالى عالم قادر حي سميع بصير؛ فمنعهم خوف السيف من إظهارهم نفي ذلك، فأتوا بمعناه؛ لأنهم إذا قالوا : لا علم لله ولا قدرة له، فقد قالوا إنه ليس بعالم ولا قادر ووجب ذلك عليهم، وهذا إنما أخذوه عن أهل الزندقة والتعطيل؛ لأن الزنادقة قد قال كثير منهم : إن الله تعالى ليس بعالم ولا قادر ولا حي ولا سميع ولا بصير، فلم تقدر المعتزلة أن تفصح بذلك فأتت بمعناه، وقالت: إن الله عالم قادر حي سميع بصير من طريق التسمية، من غير أن يثبتوا له حقيقة العلم والقدرة والسمع والبصر.»[3]

وقد بَيَّن ابن تيمية تناقضهم فقال: «والمقصود هنا أنّ المعتزلة لمّا رأوا الجهميّة قد نفوا أسماء الله الحسنى، استعظموا ذلك، وأقرّوا بالأسماء. ولمّا رأوا هذه الطريق توجب نفي الصفات: نفوا الصفات؛ فصاروا متناقضين؛ فإنّ إثبات حيّ، عليم، قدير، حكيم، سميع، بصير، بلا حياة، ولا علم، ولا قدرة، ولا حكمة، ولا سمع، ولا بصر: مكابرة للعقل؛ كإثبات مصلٍّ بلا صلاة، وصائمٍ بلا صيام، وقائمٍ بلا قيام، ونحو ذلك من الأسماء المشتقة؛ كأسماء الفاعلين، والصفات

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٦/ ٢٠٥ - ٢٠٦)، بدائع الفوائد (١/ ١٧ - ١٨)، شفاء العليل (٢/ ٧٥٧ - ٧٥٨)، شرح الطحاوية لابن أبي العز (١/ ١٠٢)، لوامع الأنوار (١/ ٢٩).

(٢) انظر: المنة والأمل (ص٢٦).

(٣) الإبانة عن أصول الديانة (ص١٤٣).

المعدولة عنها.»[1]

ويعتقد المعتزلة أن إثبات الصفات يوجب تعدد القدماء ،ولذا قال مؤسس مذهبهم واصل بن عطاء «إن من أثبت لله معنى وصفة قديمة فقد أثبت إلهين»[2]

«ويـرد عليهـم إن إثبـات الصفات لا يلـزم منه تعدد الآلهـة، لأنها صفـات لموصوف واحد، فالحيـاة والسمع والبصر كلها صفات يختلف بعضها عن بعض، لكن لموصوف واحد، ولا يلزم من تعددها تعدد الآلهة، فإن الوحدانية لا تمانع من تعدد الصفات لغة وشرعاً.

ففـي اللغـة يمكن أن تقول عن قلم واحد وتصفه بعدة صفـات فتقول: لونه أحمر وهو سميك وقوي وخطه جيد، فيمكن أن تصفه بعدة صفات، مع أنه قلم واحد.

ومـن الناحية الشرعية لا يمنع أن يسمى الشيء واحداً مع وصفه بمجموعة صفات، فالله عز وجل يقول: ﴿إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾[3] مع أنه وصف نفسه بالعلم والحياة، وأن له يدين، وأن له قدماً، وأنـه سبحانه وتعالى ينزل، وأن له صفات متعـددة، وليس هناك مانع من وصف الواحد بمجموعة صفات.

فهـذا الدليل الذي استدللتم به، وهو أن وصف الله عـز وجل لنفسه بالصفات يستلزم تعدد القدمـاء، شبهـة ضالة لا فائدة منها، فـإن هذه الصفات ليسـت آلهة مستقلـة، وإنما هي صفات لموصوف واحد.[4]

أمـا أهـل السنة يعتقدون أن أسمـاء الله تعالى أعلام وأوصاف، أعـلام باعتبار دلالتها على الذات، وهي مترادفة لأن مسماها واحد وهو الله تعالى، وأوصاف باعتبار ما دلت عليه من المعاني، وهـي متباينة بهذا الاعتبار، لأن كل اسم يدل على معنـى خاص. فالقدير السميع البصير الحكيم كلها أسماء لمسمى واحد وهو الله، لكن معنى البصير غير معنى القدير وهكذا.

قـال الشيخ محمد بـن صالح العثيمين[5] «وإنمـا قلنا بأنها أعلام وأوصـاف، لدلالة القرآن عليـه. كما فـي قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾[6] وقوله: ﴿وَرَبُّـكَ الْغَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ﴾[7] فإن الآيـة الثانيـة دلت على أن الرحيم هو المتصف بالرحمة. ولإجمـاع أهل اللغة والعرف أنه لا يقال:

---

(١) النبوات لابن تيمية (١/ ٢٦٥).

(٢) الملل والنحل (ص:٤٦).

(٣) البقرة:١٦٣.

(٤) انظر: الصفدية (٢/٣٣)، منهاج السنة النبوية (٢/١١٥-١١٦) درء تعار ض العقل والنقل (١٢٧ /١-١٢٩)، بيان تلبيس الجهمية (١/٢٧٢) (٣/٩٨-٩٩)، الرسالة التدمرية (٢٤، ٧٤،٧٥).

(٥) محمد بن صالح العثيمين الوهيبي التميمي، من كبار العلماء في العصر الحديث، له محاضرات في جميع فروع العلوم الشرعية تقريبًا، ودونت هذه المحاضرات في المؤلفات، وكان وفاته ١٤٢١هـ. انظر: معلمو المسجد النبوي (٦٧٦-٦٧٩)، والموسوعة الميسرة في التراجم (٣/٢١١٨).

(٦) يونس: ١٠٧.

(٧) الكهف: ٥٨.

عليـم إلا لمـن له علم، ولا سميع إلا لمن له سمـع، ولا بصير إلا لمن له بصر وهذا أمر أبين من أن يحتاج إلى دليل»[1]

وبهذا يتبين مخالفة المعتزلة لأهل السنة مخالفة حقيقية في أسماء الله والله أعلم.

الخاتمة:

بعـد حمد الله والثنـاء عليه بإتمام هـذا البحث أذكر بعض النتائج التي تـم التوصل إليها ويمكن إجمالها فيا يلي:

أن فرقـة المعتزلـة مـن الفرق المنحرفـة عن عقيدة أهـل السنة والجماعـة ومما يدل على انحرافهم عن عقيدة السلف ما عندهم من عقائد فاسدة مخالفة.

وسطية أهل السنة والجماعة في أبواب العقيدة بين الفرق المخالفة؛ ومنهم المعتزلة.

قـول أهل السنة في مسائل العقيدة قول منضبط جارٍ على أصول مستقيمة، وذلك من توفيق الله سبحانه لهم لسلوك طريق الكتاب والسنة وطريق السلف، وتوفيقه لهم للعدول عما سوى ذلك، وبالمقابـل فإن أقـوال المعتزلة المخالفة حقيقةً لأهـل السنة أقوال غيـر مستقيمة، وهي مردودة بالنص والعقل والفطرة.

يوافـق المعتزلة أهل السنة ظاهراً في الإقرار بربوبيـة الله وخلق الله للخلق، ولكن يختلفون عنهـم بجعل المعتزلـة أن الغاية الأساس هو توحيـد الربوبية، فلا يجعلون لتوحيـد الله بالألوهية والقصـد والطلـب من حقيقـة التوحيد، أما عنـد أهل السنـة أن الإقرار بالربوبيـة وحده لا يكفي للدخول في دائرة الإسلام بل هو حجة لتوحيد الألوهية.

يوافـق المعتزلة أهل السنة ظاهراً على صحة الاستـدلال بالنظر العقلي الصحيح في إثبات وجـود الله تعالى وإقرار ربوبيته؛ لكنهـم يختلفون معهم اختلافاً تاماً في رتبة هذا النظر؛ إذ يقرر أهل السنة أن المعرفة بالله فطرية ضرورية أولاً، وأن النظر مسلك شرعي لتثبيتها وزيادة الإيمان، في حين تنفي المعتزلة الفطرة وتجعل النظر العقلي أول الواجبات العقدية وشرطاً أساسياً لصحة الإيمان.

أن المعتزلـة وإن وافقـوا أهل السنة والجماعة ظاهراً في إطـلاق الأسماء الحسنى على الله تعالـى، إلا أنهم يخالفونهم فـي حقيقتها ومآلها؛ إذ يعتقد أهل السنـة أن أسماء الله تعالى أعلام وأوصـاف فـي آنٍ واحد، دالة على الذات ومصحوبة بصفـات الكمال القائمة به سبحانه، في حين يجرد المعتزلة تلك الأسماء من معانيها وصفاتها فيجعلونها أعلاماً جامدة لا أوصاف لها، فضلاً عـن قولهم بحدوثها وخلقها وعـدم أزليتها؛ مما جعل إثباتهم اللفظي مجرد وسيلة لبدعة التعطيل ونفي الصفات الإلهية التي أنكرها السلف الصالح وشنعوا على قائلها.

---

(١) شرح القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى (ص٥٠).

المصادر والمراجع:

١- الإبانــة عن أصول الديانــة، أبو الحسن الأشعري، تحقيــق: د. فوقية حسين محمود، دار الأنصار - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٧ هـ.

٢- التدمريــة (تحقيــق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بيــن القدر والشرع)، أبو العباس أحمد ابن تيميــة الحراني الحنبلي الدمشقي، المحقق: محمــد ابن عودة السعوي، مكتبة العبيكان، الريض، الطبعة السادسة، ١٤٢١هـ.

٣- جمــل العلــم والعمــل، الشريف المرتضــى تحقيق: أحمــد حسيني، دار الأســوة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٤- الصفديــة، أبو العباس أحمد بن تيمية الحراني، المحقق: محمد رشاد سالم، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.

٥- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.

٦- المحيــط بالتكليــف، أبو الحسن عبد الجبار، تحقيق: عمــر سيد عزمي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة.

٧- المغني في أبواب التوحيد والعدل، أبو الحسن عبد الجبار، تحقيق: مجموعة بإشراف طه حسين، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

٨- الملل والنحل، محمد بن عبد الكريم الشهرستاني. تعليق: أحمد فهمي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان - الطبعة الثانية ١٤١٣هـ.

٩- المنيــة والأمل فــي شرح كتاب الملل والنحل، أحمد بن يحيــى المرتضى، تحقيق: محمد جواد مشكور دار الندى، الطبعة الثانية ١٤١٠ هـ.

١٠-القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق: مكتب تحقيــق التراث فــي مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشــر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦ هـ.

١١- النبــوات، أبــو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، المحقــق: عبد العزيز بن صالح الطويان، أضواء السلف، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ.

١٢- بيــان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلاميــة، أبو العباس أحمد بن تيمية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

١٣- درء تعارض العقل والنقل، أبو العباس ابن تيمية الحراني الدمشقي، تحقيق: محمد رشاد سالم جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، الطبعة الثانية ١٤١١هـ.

١٤- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن اللالكائي، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، دار طيبة، الطبعة الثامنة، ١٤٢٣هـ.

١٥-شرح الأصول الخمسة القاضي عبد الجبار بن أحمد، تعليق أحمد بن الحسين بن أبي هاشم، حققه وقدم له: د عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة القاهرة - مصر الطبعة الثالثة ١٤١٦هـ.

١٦- شرح العقيدة الطحاوية، محمد بن علاء الدين علي بن محمد بن أبي العز، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وعبد الله بن المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة العاشرة ١٤١٧هـ.

١٧- شرح القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى، محمد بن صالح العثيمين، دار منار التوحيد الطبعة الأولى ١٤٤١ هـ.

١٨-صون المنطق والكلام عن فني المنطق والكلام، للإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق: د علي سامي النشار وسعاد علي عبد الرازق، مجمع البحوث الإسلامية.

١٩- عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، دار بن كثير، دمشق، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٩ هـ

٢٠- عقيدة السلف وأصحاب الحديث لأبي عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني، تحقيق: ناصر بن عبد الرحمن الجديع، دار العاصمة، الطبعة الثانية ١٤١٩ هـ.

٢١- قواعد الأحكام في مصالح الأنام، أبو محمد عز الدين بن عبد السلام، راجعه وعلق عليه: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.

٢٢- لسان العرب، أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي بن أحمد بن أبي القاسم بن حبقة بن منظور الأنصاري الإفريقي، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.

٢٣- لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية، أبو العون السفاريني مؤسسة الخافقين ومكتبتها، دمشق الطبعة الثانية -١٤٠٢ هـ.

٢٤- مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، أبوعبد الله محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، مراجعة: لجنة من العلماء بإشراف، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

٢٥- مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني، تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله، مكتبة ابن تيمية-مصر.

٢٦-مجمـوع الفتـاوى، شيخ الإسلام أحمد ابـن تيمية، جمع: عبد الرحمن بـن قاسم وابنه محمد، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية ١٤٢٥هـ

٢٧-مناقب الشافعي، أبو بكر أحمَد بْن الحُسَيْن البَيْهَقِي، تحقيق: السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٩٠ هـ.

٢٨- منهـاج السنـة النبوية فـي نقص كلام الشيعـة القدرية، أبو العباس أحمـد ابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.